الابعاد الفكرية للاسلاموفوبيا آليات التشتيت الفكري وإدارة العنف البنيوي الاقتصادي: (فرنسا وبريطانيا نموذجاً)

شهد ماجد عبد[1]
shahadmajid@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص: يهدف البحث الحالي الى تسليط الضوء على الأبعاد البنيوية التي تربط بين الأزمات الاقتصادية الدورية وآليات التشتيت الفكري، واستخدام ظاهرة "الإسلاموفوبيا" كأداة لإنتاج "كبش فداء" يتحمل عواقب الاحتقان الطبقي والشعبي في البيئات الغربية. وكانت فرضية الدراسة هي أن النظم الاقتصادية تلجأ -خلال الأزمات الاقتصادية - إلى ممارسة العنف الرمزي لتوجيه الغضب الاجتماعي نحو الأقليات او المجتمعات المختلفة، وبذلك يتم إزاحة الصراع من مساره العمودي (الاقتصادي) إلى مسار أفقي (ثقافي وهوياتي). ولتحقيق هذه الغاية، استخدام البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الخطاب، والمنهج المقارن لتوضيح الاختلاف السياقي بين التجربتين الفرنسية والبريطانية حتى عام 2024. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها أن الاسلاموفوبيا في الغرب ليست مجرد عداء ثقافي عابر، بل هي اداة بنيوية لإدارة الأزمات السياسية والاقتصادية بهدف حماية مصالح النخب الحاكمة وتشتيت وعي الأفراد العاملين.

الكلمات المفتاحية: الإسلاموفوبيا، العنف البنيوي، التشتيت الفكري، كبش الفداء، احتجاجات الستر الصفراء.

1. المقدمة

سلط البحث الضوء على ان العنف الاقتصادي يشكل خطرا على المجتمعات في حد ذاته سواء كان متعمدا او غير متعمد، وهو حاضر في مختلف الأنظمة الاقتصادية سواء رأسمالية او اشتراكية، فهو يؤدي الى تراكم الثروات وتركزها في يد فئة معنية من المجتمع، لكنه يتطور ويصبح أكثر خطرا إذا ما ترافق مع عنف رمزي فهو يتحول الى مشاكل اجتماعية قد تتطور الى صدامات عنيفة، وهذا ما يتناوله هذا البحث وذلك من خلال المقارنة بين نموذجين للعنف البنيوي (الفرنسي والبريطاني) ويبين اختلاف النتائج الاجتماعية التي نتجت عنه. وللإحاطة بهذا الموضوع بأفضل شكل تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يركز على المفاهيم النظرية لاهم للاقتصادات المعاصرة والعنف البنيوي، اما الثاني فقد تناول آليات التشتيت وصناعة كبش الفداء، والمبحث الثالث كان عبارة عن دراسة تطبيقية مقارنة بين فرنسا والمملكة المتحدة. والرابع كان الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

[1] باحثة: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية – بغداد – العراق

2. منهجية البحث

أولا الإشكالية والتساؤلات: ان الانظمة الاقتصادية التي اساس وجودها هو تنظيم وادارة الموارد (او على الاقل أحد الاسس) يمكن ان تكون هي ذاتها مسببا للازمة الاقتصادية وهذا ما يركز عليه هذا البحث وذلك في تسليط الضوء على الالية التي تتبعها بعض الأنظمة لإدارة الاحتقان الشعبي الناتج عن هذه بدلاً من معالجة الجذور الهيكلية للفشل الاقتصادي، فيمكن ان يتم استخدام الأبعاد الفكرية لظاهرة مثل الاسلاموفوبيا كأداة للتشتيت او ما يسمى بصناعة كبش فداء يتحمل مسؤولية هذه الأزمة. يركز البحث على هذا التقاطع بين العنف الرمزي والبنيوي وتوضيح كيف يتحول الغضب من غضب عمودي مباشر ضد الدولة وقراراتها (كما في النموذج الفرنسي) إلى صراع أفقي بين فئات المجتمع نحو الجاليات والمهاجرين (كما في النموذج البريطاني) حتى عام 2024.. وبناءً على التساؤل الرئيس للدراسة: (كيف تستخدم الإسلاموفوبيا في إدارة أزمات العنف البنيوي الاقتصادي والتشتيت الفكري؟)، نخرج بالأسئلة الآتية:

- كيف تستخدم الأنظمة الاقتصادية - السياسية الخطاب التحريضي لتشتيت وعي افراد المجتمع عن الأزمات الاقتصادية؟
- ما هي اثار العنف البنيوي الاقتصادي والقوانين المقيدة على افراد الجاليات المسلمة ومجتمعات المهاجرين في فرنسا وبريطانيا حتى عام 2024؟
- ما هي أكبر الاختلافات بين ما حدث في فرنسا وما حدث في المملكة المتحدة خلال الاحتجاجات في كل من الدولتين وأثر صناعة واستخدام (كبش الفداء) في ذلك؟

ثانيا الفرضية: ان هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها: أن بعض الأنظمة الاقتصادية تلجأ عند حدوث الأزمات الاقتصادية والتضخم إلى استخدام (الإسلاموفوبيا) كأداة للتشتيت الفكري وصناعة (كبش فداء)، وذلك لتحويل الصراع الطبقي والاقتصادي الداخلي إلى صراع ثقافي وهوياتي يستهدف الجاليات المسلمة والمهاجرين (كما هو الحال في المملكة المتحدة).

ثالثا الأهمية: يربط البحث بين العنف الاقتصادي والعنف الرمزي لتوضيح كيف يمكن ان تتحول المشاكل الاقتصادية البحتة الى مشاكل اجتماعية. ويقدم مقارنة واضحة بين نموذجين توضح كيف يمكن للازمة الاقتصادية نفسها ان تأتي بنتائج مختلفة بناء على ذلك التقاطع بين العنف الرمزي والعنف البنيوي الاقتصادي.

رابعاً منهجية الدراسة وأدواتها: في هذا البحث تم استخدام كل من المناهج التالية :
المنهج الوصفي التحليلي: وقد تم استخدامه لتوضيح المفاهيم وبيان العلاقة بين الأزمات الاقتصادية الإسلاموفوبيا .

المنهج المقارن: وقد تم استخدام هذا المنهج لغرض المقارنة بين ما يواجهه المسلمون والمهاجرون في فرنسا وفي المملكة المتحدة لتوضيح على ما إذا كان هناك تشابه او اختلاف بينهما .
المنهج الاستنباطي: لتوضيح كيف تتحول الأزمات الاقتصادية الكبيرة للدول الى ضغوط ومشاكل تواجه الجاليات المسلمة ومجتمعات المهاجرين بشكل خاص.

خامسا البعد الزماني والمكاني للبحث: كان النطاق الزماني لهذا البحث هو من عام 2018 إلى عام 2024، اذ كانت بدأت حركة الستر الصفراء في عام 2018 وكانت اعمال الشغب التي اندلعت في المملكة المتحدة في 2024. أما من الناحية المكانية، فقد تناول البحث نموذجين الأول هو فرنسا والثاني هو المملكة المتحدة لبيان الفرق في اتجاه الغضب والسبب في كونه عموديا او افقيا.

سادسا الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

1- العنف البنيوي والليبرالية الجديدة (غالتونغ 1969؛ هارفي 2007): أوضح غالتونغ أن العنف البنيوي يشير إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المنهجية المتأصلة في الأطر المؤسسية، والتي تتسبب في حرمان بشري يمكن تجنبه. وقد وسّع هارفي هذا المفهوم، مُبيّنًا أن الرأسمالية الليبرالية الجديدة تُسرّع هذا العنف بطبيعتها من خلال تراكم الثروة لدى النخبة، وركود الأجور، وتفكيك شبكات الأمان الاجتماعي.

2- العنف الرمزي وكبش الفداء (بورديو 1991؛ غودفيلو 2020): قدّم بورديو مفهوم العنف الرمزي لتفسير كيفية حفاظ الطبقات الحاكمة على هيمنتها من خلال تطبيع ديناميكيات القوة غير المتكافئة عبر وسائل الإعلام والخطاب السياسي، مما يجعل عدم المساواة البنيوية تبدو طبيعية. طبّق غودفيلو هذا المفهوم ليُبيّن كيف تستخدم الحكومات العنف الرمزي لخلق "بيئات معادية" وتلفيق كبش فداء عرقي أو ديني لتوجيه الغضب الشعبي خلال الأزمات الاقتصادية.

3- الاسلاموفوبيا المؤسسية وإعادة توجيه الصراع (عباس 2021؛ لاغرانج 2012): أثبت عباس أن الاسلاموفوبيا تعمل كأداة تأديبية هيكلية مُدمجة في سياسات مراقبة الدولة (مثل برنامج "منع التطرف") والقطاعات المؤسسية لتفتيت التماسك الاجتماعي. يُميّز إطار لاغرانج المقارن بين النتائج الهيكلية للغضب الشعبي: ففي النماذج التي تتمحور حول الدولة، مثل فرنسا، تبقى المظالم رأسية (موجهة نحو الأعلى ضد الدولة)، بينما في بيئات مُشبعة بخطاب معادٍ للمهاجرين، مثل المملكة المتحدة، يُعاد توجيه الغضب الشعبي أفقيًا (موجهًا بشكل جانبي ضد الأقليات وأماكن العبادة).

الفجوة البحثية: يلتقي هذا البحث مع الدراسات السابقة في كونه يربط بين الضغوط المادية والعداء للأقليات، ولكنها تختلف عنها بكونها تدمج هذه المفاهيم نظرياً لتفسير الية (التشتيت الفكري) وأثرها على

تحويل الازمات الاقتصادية الى اجتماعية، وتوضح ذلك من خلال مقارنة تطبيقية تجمع التجربتين الفرنسية والبريطانية معاً بناءً على الأحداث الميدانية المستمرة حتى عام 2024.

المبحث الأول: النظم الاقتصادية والعنف البنيوي:

المطلب الاول: العنف الاقتصادي البنيوي:

يُعرَّف العنف الاقتصادي بأنه أي فعل ينطوي على جعل فرد ما معتمداً مالياً، أو محاولة جعله كذلك، من خلال السيطرة الكاملة على موارده المالية، ومنعه من الحصول على المال، و/أو منعه من الذهاب إلى المدرسة أو العمل. اذ يُعرّف المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (EIGE) العنف الاقتصادي بأنه "أي فعل أو سلوك يُلحق ضرراً اقتصادياً بالفرد " وبالتالي، يشمل العنف الاقتصادي سلوكيات تهدف إلى السيطرة على قدرة الفرد على اكتساب المال أو الائتمان أو الممتلكات وايضا إتلاف الممتلكات، أو أي تقييد الوصول إلى الموارد المالية أو التعليم أو سوق العمل، أو عدم الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية، مثل النفقة، أو استخدامها أو الاحتفاظ بها، بشكل يضر بأمن الفرد الاقتصادي وقدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي. (Federica D'Agostino et al 2024, EIGE, 2026).

لكن في الواقع هذا هو المفهوم الضيق للعنف الاقتصادي فاذا كان الحرمان (بشكل مباشر او غير مباشر) يأتي من سلطة اعلى ويكون موجها لمجموعة من الناس او فئة معينة فانه يكون عنفا بنيويا هيكليا خطره على المجتمع كخطر العنف الاقتصادي على الفرد. ويعرف العنف البنيوي، بشكل عام، بانه الضرر الذي يلحق بالأفراد والجماعات من خلال هياكل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية غير عادلة. وتخلق هذه الهياكل غير العادلة، مثل التمييز المنهجي القائم على العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو الجنس، ظروفًا داخل المجتمع تُلحق الضرر المباشر بأفراد فئات معينة وتضطهدهم. ويمكن أن يُلحق هذا الاضطهاد ضررًا جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا بالغًا بالأفراد. يُمكن تحديد العنف البنيوي بسهولة في سياقات محددة حيث يُعاني الأفراد أو الجماعات من الحرمان بسبب أنظمة اجتماعية مُحددة، مثل تلك القائمة على العرق والجنس والامتياز الاقتصادي. (Burton et al., 2021)

ويتضح ذلك من خلال تعريف غالتونغ الذي يُعرَّف العنف بأنه سبب الفارق بين المُحتمل والواقع، بين ما كان يُمكن أن يكون وما هو كائن. فالعنف كما يعرفه هو ما يزيد المسافة بين المُحتمل والواقع، وأيضا ما يعيق تقليص هذه المسافة. فمثلا، لو مات شخصٌ بمرض السل في القرن الثامن عشر، لكان من الصعب اعتبار ذلك عنفًا، ففي ذلك الوقت وحسب الإمكانيات في ذلك الزمن، ربما كان ذلك أمرًا لا مفر منه، ولكن لو مات به اليوم، رغم كل الموارد الطبية المتاحة في العالم، فإن هذا يعد عنفا وفقًا لتعريف غالتونغ. (Galtung, 1969, p. 168)

المطلب الثاني: الأنظمة الاقتصادية ـ السياسية: ـ

ان الأنظمة السياسية والاقتصادية، هي الطرق المختلفة لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية، هذه الأنظمة تنظم عملية الإنتاج (أي ملكية وسائل الإنتاج والسيطرة عليها، أي رأس المال) والظروف المرتبطة بها (أي ظروف العمل)، وتوزيع الموارد الاقتصادية، ومدى إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية. (Harvey, 2021) وهذا التنظيم لمجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك قد يكون عادلا او قد يتم إساءة استخدامه عمدا او بغير عمد.

هناك عدة دراسات تتناول الأنظمة الاقتصادية، والتي بمرور الوقت "أنواع الرأسمالية" التي ظهرت لاحقًا، مثل رأسمالية دولة الرفاه، حيث يتعايش نظام الإنتاج الرأسمالي مع مختلف أشكال الحماية الاجتماعية (مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية والسكن والوظائف والتأمين ضد البطالة والمعاشات التقاعدية)، فضلًا عن الأنظمة السياسية والاقتصادية المنافسة، كالديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية والشيوعية. وب شكل عام، تتميز هذه الأنظمة الأخيرة بدرجات متفاوتة من سيطرة القطاع العام - بدلًا من القطاع الخاص - على السلع الرأسمالية من قِبل العمال أو الدولة أو المؤسسات الديمقراطية الأخرى؛ وقرارات إنتاجية تحركها الاحتياجات الاجتماعية، لا تحقيق الربح؛ والتزام بتوفير حماية اجتماعية واسعة النطاق وتحقيق المساواة. مع ذلك، وكما أظهر التاريخ، غالبًا ما تختلف الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية "القائمة فعليًا" اختلافًا كبيرًا عن هذه السمات، وقد كان توصيف هذه الأنظمة والتمييز بينها موضوع نقاش حاد استمر لقرون. (Harvey, 2021)

1- النظام الرأسمالي: -

يُنظر إلى الرأسمالية غالبًا على أنها نظام اقتصادي يمتلك فيه الأفراد ممتلكاتهم ويديرونها وفقًا لمصالحهم، ويُحدد العرض والطلب الأسعار في الأسواق بحرية بما يخدم مصالح المجتمع.

إن الدافع الأساسي للرأسمالية هو تحقيق الربح. وكما قال آدم سميث، فيلسوف القرن الثامن عشر وأبو الاقتصاد الحديث: "لا نتوقع طعامنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، بل من حرصهم على مصالحهم الخاصة". لكل طرف في أي عملية تبادل طوعية مصلحته الخاصة في النتيجة، لكن لا يمكن لأي منهما الحصول على ما يريد دون تلبية رغبات الآخر. هذه المصلحة الذاتية العقلانية هي التي تُفضي إلى الازدهار الاقتصادي. (Jahan and Mahmud 2025) هذا هو التعريف المعياري للرأسمالية لكن عند النظر الى بعض تجاربها على ارض الواقع فيقول ديفيد هارفي (Harvey,2005)). انه قد تبين أن سجلها الفعلي كارثي بكل المقاييس. فقد بلغ معدل النمو العالمي الإجمالي حوالي 3.5% في ستينيات القرن الماضي، وحتى خلال سبعينيات القرن نفسه المضطربة، انخفض إلى 2.4% فقط. إلا أن معدلات النمو اللاحقة، التي بلغت 1.4% و1.1% في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي (ومعدل بالكاد يصل إلى 1% منذ عام 2000)، تشير إلى أن النيوليبرالية فشلت عمومًا في تحفيز النمو العالمي. وفي بعض الحالات، مثل أراضي الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الوسطى التي خضعت لـ"العلاج بالصدمة" النيوليبرالية، كانت الخسائر فادحة. فخلال تسعينيات القرن الماضي، انخفض نصيب الفرد من الدخل في روسيا بمعدل 3.5% سنويًا. ووقع جزء كبير من السكان في براثن الفقر، وانخفض متوسط العمر المتوقع للذكور بمقدار خمس سنوات نتيجة لذلك. وكانت

تجربة أوكرانيا مماثلة. أما بولندا، التي تجاهلت نصائح صندوق النقد الدولي، فهي الدولة الوحيدة التي شهدت تحسنًا ملحوظًا. في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية، أدت النيوليبرالية إما إلى ركود اقتصادي (كما حدث في "العقد الضائع" في ثمانينيات القرن الماضي) أو إلى طفرات نمو أعقبها انهيار اقتصادي (كما في الأرجنتين). أما في أفريقيا، فلم تُسفر عن أي تغييرات إيجابية. فقط في شرق وجنوب شرق آسيا، ثم الهند إلى حد ما، ارتبطت النيوليبرالية بسجل إيجابي للنمو، وهناك لعبت الدول التنموية غير النيوليبرالية دورًا بالغ الأهمية. ويُعدّ التباين صارخًا بين نمو الصين (نحو 10% سنويًا) وتراجع روسيا (-3.5% سنويًا). وقد ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية عالميًا (تشير التقديرات إلى أنها ارتفعت من 29% من السكان النشطين اقتصاديًا في أمريكا اللاتينية خلال ثمانينيات القرن الماضي إلى 44% خلال تسعينياته)، وتُظهر جميع المؤشرات العالمية تقريبًا المتعلقة بمستويات الصحة، ومتوسط العمر المتوقع، ووفيات الرضع، وما شابه، خسائر بدلًا من مكاسب في الرفاه منذ ستينيات القرن الماضي. بالتالي يتضح من خلال كل هذه المؤشرات ان الامر ليس صدفة و ان الأنظمة الرأسمالية و من خلال سياساتها التي تراكم الثروة في يد فئة قليلة و تفرض الحرمان على فئات واسعة من المجتمعات وتمنعهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية هو في الواقع التجسيد الحي والمباشر لمفهوم العنف البنيوي الاقتصادي.

2- النظام الاشتراكي:

في مقابل الرأسمالية هناك دوما الاشتراكية التي تعد النظام النقيض لها، لكن في الواقع الاختلاف ليس كبيرا فاذا أردنا تعريف الاشتراكية بشكل معياري، فيمكن القول انها مذهب اجتماعي واقتصادي يدعو إلى الملكية العامة للممتلكات والموارد الطبيعية أو السيطرة عليها، بدلاً من الملكية الخاصة. ووفقًا لهذا المنظور، لا يعيش الأفراد أو يعملون بمعزل عن بعضهم، بل في تعاون وتضامن. كما أن كل ما ينتجه الناس هو، بشكل أو بآخر، نتاج اجتماعي، ولكل من يساهم في إنتاج سلعة ما الحق في نصيب منها. لذا، ينبغي للمجتمع ككل أن يمتلك الممتلكات، أو على الأقل أن يسيطر عليها، لصالح جميع أفراده. (Dagger and Ball 2023)

لكن عند النظر الى الواقع لا يمكن تجاهل الانهيار الدراماتيكي للنظام الاشتراكي والاضطرابات الراهنة في العالم الشيوعي سابقًا، فبحسب يانوش كورناي، الذي ومن خلال دراسته المتعمقة لمشاكل النظام الاشتراكي، اعطى تفسيرًا لضعف الأداء الاقتصادي للدول الاشتراكية موضحا انه ناتج عن النظام نفسه، وليس عن شخصيات القادة أو أخطاء المنظمات والمخططين الرئيسيين وذلك بسبب التناقضات الداخلية. اذ وكما هو معروف يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على التوزيع البيروقراطي المخطط، وغياب آليات السوق والتسعير الحر تلقائيًا هذا وبحسب كورناي يؤدي إلى نقص مزمن في السلع والخدمات الأساسية، مما ينقل سلطة التوزيع من القدرة المالية للمشتري إلى القرار الإداري للموظف البيروقراطي. وبالتالي ورغم ان هذا النظام يزيح أوجه عدم المساواة التقليدية القائمة على الأجور النقدية المباشرة، لكنها يستبدلها بشكل اخر يتمثل بامتيازات عينية غير نقدية تُمنح حصريًا للنخبة السياسية. (Kornai, 1992). وهذا هو نفس ما يحدث مع الرسمالية لكن بشكل اخر، هناك أيضا تراكم للثروة وحرمان لفئات من المجتمع بالتالي عنف بنيوي.

بالتالي وبغض النظر عن نوع النظام فهناك دوما تراكم للثروة في جهة وحرمان في أخرى بعدة اشكال مختلفة بل وبحسب (Global Health Justice, 2026) فعادةً ما يستفيد أصحاب السلطة من هذا العنف البنيوي. وكقاعدة عامة، يتمسكون بسلطتهم مهما كلف الأمر، بما في ذلك اللجوء إلى العنف الجسدي للحفاظ على التغييرات النظامية أو فرضها، والتي بدورها تعزز فوارق السلطة. إننا نعيش في ظل أنظمة مصممة خصيصاً لترسيخ التفاوتات الاجتماعية. او استغلالها وهذا ما سوف يتناوله المحور التالي.

المبحث الثاني: العنف الرمزي والاسلاموفوبيا

كما ذكرنا الأنظمة الاقتصادية والسياسية هي أدوات لتنظيم حياة افراد المجتمع لكن هذا يعني ان هناك دوما خطر يتمثل في العنف البنيوي اي القمع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الممنهج والمُطَبَّع تكون ضحيته عادة الفئات السكانية الضعيفة. ويشمل هذا العنف عدم المساواة في الدخل، والعنصرية، وكراهية الإسلام، والتمييز الجنسي، والتمييز ضد ذوي الإعاقة، وغيرها من أشكال الإقصاء الاجتماعي التي تؤدي إلى التوتر والفقر والصدمات النفسية والجريمة والسجن وانعدام فرص الحصول على الرعاية الصحية والغذاء الصحي والنشاط البدني.

هذا البحث سوف يركز على الاسلاموفوبيا لكون هذه الظاهرة الاجتماعية هي أحد نتائج العنف البنيوي وأحد الوسائل لأدامته في نفس الوقت لكن قبل الانتقال الى هذا لابد أولا من تعريف الاسلاموفوبيا.

المطلب الاول: الاسلاموفوبيا

الاسلاموفوبيا هي مصطلح يشير إلى التحيز والتمييز والعداء الموجه ضد المسلمين أو من يُنظر إليهم على أنهم مسلمون. وهي ظاهرة متجذرة في العنصرية وتستهدف مظاهر الهوية الإسلامية. هذا التعريف، الذي تدعمه المجموعة البرلمانية المشتركة المعنية بالمسلمين البريطانيين، الاسلاموفوبيا ليست مجرد عبارات مسيئة، بل هي شكل من أشكال التعصب يظهر في صورة جرائم كراهية، وتحيز إعلامي، وأيضا تمييز مؤسسي. (Islamophobia | Muslim Council of Britain" 2023")

هذا التمييز المؤسسي هو عنف بنيوي وبالتالي، تشير الاسلاموفوبيا البنيوية أو المؤسسية إلى الطرق التي تُسهم بها الهياكل المجتمعية والسياسات والقوانين والممارسات المؤسسية في مجالات مثل التوظيف والإسكان والتعليم وإنفاذ القانون والإعلام في خلق أو إدامة أو تطبيع التمييز والحرمان ضد المجتمعات المسلمة. وقد يحدث هذا بشكل علني أو خفي، وغالبًا ما يُرسخ التحيز ضد المسلمين ضمن شبكات راسخة من النفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

المطلب الثاني: العنف الرمزي

يُعد مفهوم العنف الرمزي عند بورديو جوهريًا في هذا السياق، إذ يُوضح كيف تحافظ الجماعات المهيمنة على سلطتها ليس فقط من خلال الإكراه الصريح، بل أيضًا من خلال فرض معانٍ وسرديات ثقافية تُضفي الشرعية على التسلسلات الهرمية الاجتماعية وأوجه عدم المساواة. وفي سياق الاسلاموفوبيا، يتجلى العنف الرمزي

عندما تُصبح السرديات والصور النمطية المعادية للمسلمين أمرًا طبيعيًا ومقبولًا على نطاق واسع في المجتمع. ثم تُدمج هذه السرديات وتُديمها مختلف المجالات المجتمعية، بما في ذلك السياسات والتمثيلات الإعلامية والخطاب السياسي، مما يجعل هذه الآراء التمييزية تبدو وكأنها "بديهية يعمل التمييز البنيوي من خلال آليات نظامية، كالتفرقة في التوظيف أو الممارسات الشرطية المتحيزة، التي تُرسخ الحرمان مع الحفاظ على مظهر من الموضوعية. يُحوّل هذا المنظور البنيوي التركيز من التحيز الفردي إلى إعادة إنتاج عدم المساواة عبر المنطق المؤسسي اليومي، وهذا يتجلى من خلال ممارسة السلطة من خلال الممارسات والمنطق الذي يُشكّل سلوك المواطنين لتحقيق غايات مُحددة. (Abbas et al., 2026)

لكن العنف الرمزي لا يسهم فقط في شرعنة التمييز المؤسسي فالاسلاموفوبيا تستخدم في امر اخر مماثل في الخطورة الا وهو التشتيت الفكري واستخدام المجتمعات المسلمة ككبش فداء لتشتيت الغضب الجماهيري الناتج عن العنف البنيوي الذي تتأثر به معظم فئات المجتمع الناتج عن تراكم الثروات. ولتوضيح ذلك سوف نأخذ ازمة نتجت عن العنف البنيوي الاقتصادي في بلدين مختلفين وكيفية استخدام السلطات لكبش الفداء للتغطية على العنف البنيوي الذي تفرضه على المجتمع.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين النموذج الفرنسي والنموذج البريطاني:

أولا: فرنسا (الغضب العمودي)

في عام 2023، ارتفع متوسط مستوى المعيشة السنوي للأفراد الذين يسكنون في مساكن عادية في فرنسا الكبرى بوتيرة أسرع من التضخم (+0.9% باليورو الثابت)، وذلك بفضل مناخ اقتصادي ظلّ مواتياً للعمل بأجر ونمو الدخل المالي. كما ساهم ارتفاع الدخل المالي في دعم مستوى معيشة الأسر الأكثر ثراءً، الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً. في المقابل، انخفض مستوى معيشة الأسر الأقل دخلاً باليورو الثابت، ويعود ذلك بشكل خاص إلى ارتفاع عدد الأسر التي تُعلن عن دخل منخفض من العمل الحر، وإلى عدم تجديد التدابير الاستثنائية لدعم القدرة الشرائية التي طُبقت في عام 2022. وفي ظل هذه الظروف، تفاقمت الفوارق في مستويات المعيشة.

وارتفع معدل الفقر بشكل حاد (15.4% بعد أن كان 14.4% في عام 2022، أو +0.9 نقطة مئوية بعد التقريب) وبلغ أعلى مستوى له منذ عام 1996، في عام 2023، بلغ عدد سكان فرنسا الذين يعيشون في مساكن عادية تحت خط الفقر 9.8 مليون نسمة. وقد أثر ارتفاع معدل الفقر بشكل خاص على الأسر ذات العائل الوحيد والأطفال، بينما كان تأثيره أقل على المتقاعدين. ومع ذلك، انخفضت حدة الفقر، التي تُقاس بالفجوة بين متوسط مستوى معيشة الفقراء وخط الفقر، انخفاضًا طفيفًا. (Insee.fr, 2023)

لكن كان هناك عدد كبير من الناس لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي، سواءً من نسبة الـ 10% العاطلين عن العمل أو من العديد من العمال الذين لم يشهدوا نموًا حقيقيًا في أجورهم على مر الزمن. وهناك في الواقع نقطة مهمة توضح وجود العنف الاقتصادي والحرمان في فرنسا، فقد وصف معارضو الرئيس ماكرون بأنه "رئيس الأغنياء" بسبب سنّه تخفيضات ضريبية استفادت منها بشكل رئيسي الأسر ذات الدخل المرتفع. وبينما تعد

البطالة مشكلة في فرنسا لكنها في الحقيقة ليست بسبب نقص في الموارد او أي عوامل تقليدية بل بسبب مشكلة بنوية. إذ تفرض فرنسا قوانين عمل صارمة تجعل أصحاب العمل مترددين في توظيف عمالة طويلة الأمد. كل هذا كان ما أدى في الى ظهور حركة السترات الصفراء في فرنسا، التي بدأت احتجاجًا على زيادة ضريبة الوقود، وتطورت إلى موقف أوسع نطاقًا ضد السياسات الاقتصادية الفرنسية. (" Q&A: Understanding (the French Protests" 2019

وُصفت حركة السترات الصفراء بأنها حركة شعبية من أجل العدالة الاقتصادية، عارضت ما اعتبرته نخبة حضرية ثرية والنظام القائم. ("Yellow Vests Protests" 2021)

كانت الصفة الغالبة على هذه الحركة هي كونها مواجهة بين السلطة والشعب، كانت نتاجا مباشرا لعنف اقتصادي أحس به الشعب وتحركوا ضده ما وضع السلطات الفرنسية في وضع صعب للغاية. هذا عدا عن التكاليف التي عانت منها السلطة والطبقة الثرية. اذ بلغت خسائر احتجاجات السترات الصفراء خلال الأشهر الأولى منها فقط 200 مليون يورو (225 مليون دولار أمريكي)، وفقًا لأرقام نشرتها الحكومة الفرنسية. وقد اعتُقل نحو 8400 شخص على خلفية هذه الاحتجاجات، وحُكم على 2000 آخرين بالسجن. (Ozcan 2019).

المطلب الثاني: المملكة المتحدة (كبش الفداء):

في الفترة التي سبقت اعمال الشغب في المملكة المتحدة بلغ التضخم السنوي ذروته عند 11.1٪، وهو أعلى معدل مسجل منذ 40 عامًا، مما تسبب في ضغط شديد على القدرة الشرائية للأسر. هذا التضخم والتفاوت الطبقي دفعا بـ 14.3 مليون شخص (ما يعادل 21% من السكان) إلى العيش تحت خط الفقر بعد احتساب كلفة السكن. (Francis-Devine, Brien, and Keep 2024; Francis-Devine 2026)

هذا لا يوضح فقط وجود عنف بنيوي في المملكة المتحدة بل يشير الى حجمه الهائل في المجتمع البريطاني، لكن عند النظر الى الاحتجاجات التي نتجت عن هذا العنف فهي ورغم ان الازمة في المملكة المتحدة قد تكون أكبر منها في فرنسا الا ان الاحتجاجات اخذت شكلا مختلفا عما هي عليه في فرنسا فقد كان غضب المجتمع موجها الى فئة أخرى من المجتمع الا وهي المهاجرين.

في كتابها "بيئة معادية: تُقدّم مايا غودفيلو (Goodfellow 2019) شرحًا لكيفية تحويل المهاجرون كبش فداء" اذ توضح ان عقود من السياسات البريطانية التقييدية والخطاب المُشيطن قد خلق نظاما من السياسات المُعادية للهجرة، وأصبح هذا الموقف المعادي للمهاجرين هو "المعيار" السياسي.

المهاجرون الذين هم أصلا ضحايا لعنف بنيوي يتمثل في: رسوم الهجرة الباهظة، والمحامون المشبوهون الذين يبثّون آمالًا زائفة، والسياسات العنصرية التي تعيق الاندماج الناجح في المجتمع كمهاجر شرعي أو مواطن، وأيضا الترحيل، والتشرد طويل الأمد، والاحتجاز في مراكز الاحتجاز، بل وحتى الموت.

ليس هذا فقط فهم يتعرضون أيضا لما يسمى بحوكمة الاسلاموفوبيا، والتي تعني استخدام الحوكمة في تحليل كيفية إدارة وتنظيم السكان المسلمين من خلال المراقبة وإنتاج المعرفة والممارسات التأديبية. غالبًا ما تعمل

استراتيجيات مكافحة الإرهاب كأدوات للحوكمة من خلال إنشاء فئات من "المجتمعات المشتبه بها" مما ينطوي على مراقبة مكثفة وتعزيز التنظيم الذاتي داخل المجتمعات المسلمة، وتشكيل سلوكياتها بشكل غير مباشر لتتوافق مع المعايير التي تحددها الدولة وهكذا. وهذا ما حدث في المملكة المتحدة اذ تُجسد برامج مكافحة التطرف في المملكة المتحدة، مثل برنامج "بريفنت"، كيف تُرسخ سياسات الدولة الشك، من خلال مراقبة الأحياء ذات الأغلبية المسلمة بشكل غير متناسب هذه التدابير التي تُصوَّر على أنها وقائية، في الواقع تُفاقم الوصم.

هذا يوضح ان حكومة المملكة المتحدة لم تفشل فقط في معالجة تصاعد العنصرية وعدم المساواة، بل هي قد تواطأت في خلقهما وترسيخهما من خلال الحكومة، السياسات والخطاب المعادي للهجرة الذي يُثير مخاوف اقتصادية، تقدم مبررًا يشرعن معاداة المهاجرين، وأن الصور النمطية السطحية أحادية البعد تنتشر بشكل مفرط في وسائل الإعلام والسياسات الحكومية. التي تشكل تصورا عن الافراد بان المشاكل الاقتصادية التي يواجهونها ليست بسبب الاقتصاد الاستغلالي بل بسبب المهاجرين الذين يضغطون على الاقتصاد هذا التصور يحول المشاكل الاقتصادية الى مشاكل اجتماعية تؤدي الى نتائج كارثية كما حدث في المملكة المتحدة. بالنسبة للخسائر فقد أُصيب أكثر من 361 ضابطًا وعدد من المتظاهرين وأُلقي القبض على 1840 شخصًا (وُجهت التهم إلى 1103 منهم). (Wikipedia Contributors 2024) اما بالنسبة للخسائر المادية فقد بلغت ما يقارب التكلفة الإجمالية 31.7 مليون جنيه إسترليني. وخلال فترة الاثني عشر يومًا من أعمال الشغب، عمل ضباط الأمن العام ما يزيد عن 40 ألف ساعة عمل. (Martin 2024) لكن التكاليف الحقيقية لهذه الاحتجاجات لم تتحملها الحكومة فكما نرى أعلاه الخسائر اقل مما هي عليه في فرنسا كما يبدو، لكن التكاليف التي دفعها المجتمع هي الأكبر حيث شوهد مثيرو الشغب وهم يحاولون اقتحام فنادق اللجوء ومهاجمة المساجد والمراكز المجتمعية والمكتبات. (Home Affairs Committee 2024) وبالتالي فان كلفة الحرمان الذي تسببت به سياسات الحكومة دفع ثمنه المهاجرون الذين هم أصلا ضحايا لهذا الحرمان.

ولكن لابد من الإشارة الى ان فرنسا لا تخلو سياستها من معاداة للمسلمين و المهاجرين لكن مظاهر العداء تختلف بنيوياً بين البلدين؛ ففي فرنسا يتخذ العنف طابعاً بنيوياً ومؤسساتياً علنياً تديره الدولة عبر الترسانة القانونية فلا يغيب عن احد وجود قوانين لمنع الحجاب و العباءة في فرنسا مثلا, لكن الحال في المملكة المتحدة يميل نحو استخدام أدوات العنف الرمزي من خلال الإعلام والبرامج الأمنية الوقائية، هذا الفرق و ان كان بسيطا فهو ما أدى الى تحويل المهاجرين و المسلمين في المملكة المتحدة الى كبش فداء يمتص تداعيات الأزمات المعيشية والتضخم, و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) مقارنة بين فرنسا والمملكة المتحدة من حيث شكل المواجهة وأنواع العنف وردود الفعل

أوجه المقارنة	فرنسا	المملكة المتحدة
نوع المواجهة	مواجهة عمودية: اذ كان الصراع بشكل مباشر وعمودي افراد ضد السلطة.	مواجهة أفقية: صراع افقي مجتمعي بين مكونات المجتمع المختلفة وقد تم توجيه الغضب الشعبي نحو الأقليات المهاجرة.
أدوات وأنواع العنف المستخدمة	هناك عنف بنيوي مؤسساتي لكنه يتم بشكل علني عبر عدد من القوانين المقيدة الصادرة من السلطة، بالتالي فانه يبقي شكل المواجهة عموديا.	يترافق العنف البنيوي مع عنف رمزي بالتالي يكون بشكل ناعم يُمارس من خلال التوجيه الإعلامي وبرامج الأمن الوقائي.
ردود الفعل ونتائج استخدام كبش الفداء	احتجاجات واسعة وعمودية بشكل مباشر ضد قرارات الدولة والشرطة.	احتكاكات ومواجهات ميدانية افقية، واحتجاجات مضادة يغديها اليمين المتطرف، كانت تتركز حول الهوية والمنافسة على الموارد الاقتصادية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المذكورة في المحور الثالث

ثالثا: استشراف الظاهرة

ان البحث يوضح الخطر الذي يشكله أثر العنف الرمزي والخطاب التحضري ليس فقط على تغطية المشاكل لاقتصادية (العنف الاقتصادي) في بلد ما بل على تحويل هذه المشاكل ازمات اجتماعية. وهذا الخطر سيظل قائما بل وقد يزداد خاصة بعد الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط والمترافقة مع ازمات اقتصادية تؤثر على المجتمعات المستقبلة للمهاجرين فهنا يتوفر العاملان عنف بنيوي اقتصادي ينتج عن الازمات الاقتصادية ومادة دسمة تغذي الخطاب الاعلامي واليات العنف الرمزي، وكما لاحظنا من خلال الحالات التي ذكرت في البحث كيف يؤثر اجتماع هذين العاملين على الصدامات الاجتماعية لذا وبتوافرهما معا قد هذا الى صعود جديد في الاسلاموفوبيا لمواجهة الفشل الاقتصادي الحكومي في عدة انظمة رأسمالية.

المبحث الرابع: الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الخاتمة:

النظام الاقتصادي أيا كان نوعه هو في الواقع أداة لتنظيم حياة الافراد في المجتمع وتوزيع الموارد والثروة لكن النظام وبسبب هذه الوظيفة تحديدا يمكن ان يساء استخدام هذه الأنظمة عمدا او بغير عمد بشكل يؤدي الى تراكم الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع و حرمان فئات أخرى, هذا الحرمان هو العنف البنيوي الاقتصادي الذي لا يسبب الفقر فحسب, لكن ان رافقه سياسات تشتيت فكري و خطاب اعلامي متحيز فانه يشكل تصورا عند فئات الشعب المختلفة يبعد اللوم عن الأسباب الفعلية و يؤدي الى مشاكل اجتماعية, اذ و كما تناول هذا البحث يمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة العنف البنيوي المسبب لازمة غلاء المعيشة في كل من فرنسا و المملكة المتحدة, اذا كان الغضب المؤدي الى الاحتجاجات في كل من البلدين مختلفا عن الاخر فقد كان عموديا في فرنسا (شعب ضد سلطة) لكن في المملكة المتحدة وبسبب استخدام سياسات التشتيت الفكري و تشكيل التصورات, اصبح المهاجرون خاصة المسلمون هم كبش الفداء فكان الصدام افقيا (فئة من المجتمع ضد فئة أخرى), فتتحول المشاكل الاقتصادية البحتة الى مشاكل اجتماعية خطرة, منها الاسلاموفوبيا التي و كما لاحظنا من في هذا البحث تستخدم كأداة لتحويل المهاجرين و المسلمين الذين هم عادة مجمعات هشة معرضة أصلا لأثار العنف البنيوي الى كبش فداء للتغطية عليه و امتصاص الغضب الموجهة الى الحكومات.

ثانيا: الاستنتاجات:

1- العنف الرمزي ليس بالضرورة خللا في الممارسات الثقافية بل قد يكون أداة تستخدمها الأنظمة للبقاء وللتغطية على العنف البنيوي الذي تسببه.
2- ان استخدام ادوات التشتيت الفكري مثل كبش الفداء يمكن ان يحول العنف البنيوي الاقتصادي الى مشاكل اجتماعية وممارسات عنيفة.
3- يظهر البحث ان الازمة الاقتصادية المتشابهة في كل من فرنسا والمملكة المتحدة، أتت بنتائج مختلفة وذلك لاختلاف اتجاه الغضب الذي نتج عن استخدام كبش الفداء (المهاجرين).
4- ان استخدام التشتيت الفكري وفرض الرقابة والوصم الممنهج مثل برنامج بريفنت في المملكة المتحدة يخلق مجتمعات مشتبها بها يسهل تحمليها تكاليف فشل السلطة.

ثالثا: التوصيات:

1- لابد من تعزيز الوعي لدى المجتمعات بان جذور الازمات الاقتصادية تكمن في مشاكل بنيوية واليات تراكم الثروات وليست نتيجة مباشرة لحركات الهجرة.
2- لابد من الحذر من السياسات والبرامج التي تؤدي الى مأسسة العنف الرمزي كما حدث مثلا في برنامج بريفنت في المملكة المتحدة.
3- يمكن للدراسات المقبلة تناول نماذج أخرى لدول مختلفة لتحليل تقاطع العنف البنيوي والعنف الرمزي.
4- لابد ان تقوم المؤسسات الثقافية والإعلامية المحلية بأنشاء برامج معرفية لزيادة الوعي وتحصين الرأي العام من مخاطر آليات "التشتيت الفكري" وصناعة الأعداء الافتراضيين (اي كبش الفداء) عند بروز

الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية داخل المجتمع وذلك لحماية نسيج المجتمع والحيلولة دون تحول الازمات الاقتصادية الى مشاكل وصدامات اجتماعية.

5- يمكن للمؤسسات الاكاديمية الوطنية انشاء منصات علمية ناطقة باللغات الأجنبية لتقديم بحوث ودراسات تفكك ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب، وكيفية استخدامها ضد المجتمعات والجاليات المهاجرة، وتدافع عن قضايا الجاليات المهاجرة بأسلوب أكاديمي رصين.

رابعا: المصادر: _

1. Federica D'Agostino, et al. "Risk of Economic Violence: A New Quantification." International Journal of Financial Studies, vol. 12, no. 3, 19 Aug. 2024, pp. 82–82, www.mdpi.com/2227-7072/12/3/82, https://doi.org/10.3390/ijfs12030082.
2. European Institute for Gender Equality. (2026). Economic violence. EIGE Glossary and Thesaurus. Retrieved June 20, 2026, from https://eige.europa.eu/publications-resources/thesaurus/terms/1229
3. Burton, C. W., Gilpin, C. E., & Moret, J. D. (2021). Structural violence: A concept analysis to inform nursing science and practice. Nursing Forum, 56(2), 382–388. doi.org
4. Galtung, J. (1969). Violence, Peace, and Peace Research. Journal of Peace Research, 6(3), 167-191.
5. Harvey, M. (2021). The political economy of health: Revisiting its Marxian origins to address 21st-century health inequalities. American Journal of Public Health, 111(2), 293–300. doi.org
6. Jahan, Sarwat, and Ahmed Saber Mahmud. 2025. "What Is Capitalism?" International Monetary Fund. 2025. https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Capitalism.
7. Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press.
8. Dagger, Richard, and Terence Ball. 2023. "Socialism." Www.britannica.com. Britannica. December 26, 2023. https://www.britannica.com/money/socialism.

9. Janos Kornai. 1992. The Socialist System. Clarendon Press.
10. "Global Health Justice: The Intersection of Religion and Structural Violence." n.d. Global Health Justice. https://depts.washington.edu/globalhealthjustice/category/structural-violence./
11. "Islamophobia | Muslim Council of Britain." 2023. March 15, 2023. https://mcb.org.uk/features/islamophobia./
12. Abbas, T., Tamimova, M., Wabnitz, P.K. and Trebeschi, I. (2026). From symbolic violence to structural exclusion: The multidimensional nature of Islamophobia in Europe. International Journal of Intercultural Relations, 110, p.102327. doi: https://doi.org/10.1016/j.ijintrel.2025.102327.
13. Insee.fr. (2023). Standards of living and poverty in 2023 - Insee Première - 2063. [online] Available at: https://www.insee.fr/en/statistiques/8608103.
14. "Q&A: Understanding the French Protests." 2019. Stanford Institute for Economic Policy Research (SIEPR). Stanford University. January 22, 2019. https://siepr.stanford.edu/news/qa-understanding-french-protests.
15. "Yellow Vests Protests." 2021. Wikipedia. August 9, 2021. https://en.wikipedia.org/wiki/Yellow_vests_protests.
16. Ozcan, Yusuf. "Yellow Vest Protests Cause $225M in Damages." Anadolu Agency. March 26, 2019. https://www.aa.com.tr/en/europe/yellow-vest-protests-cause-225m-in-damages/1430929.
17. Francis-Devine, Brigid. "Poverty in the UK: Statistics." UK Parliament. Research Briefing. 2026. https://parliament.uk.
18. Francis-Devine, Brigid, Philip Brien, and Matthew Keep. "Rising Cost of Living in the UK." House of Commons Library. Research Briefing. 2024. https://parliament.uk.
19. Goodfellow, Maya. 2019. Hostile Environment: How Immigrants Became Scapegoats. London: Verso.
20. Wikipedia Contributors. 2024. "2024 United Kingdom Riots." Wikipedia. Wikimedia Foundation. August 7, 2024. https://en.wikipedia.org/wiki/2024_United_Kingdom_riots.

21. Martin, Amy-Clare. 2024. "Policing Summer Riots Cost £31.7m and Foreign Bots 'Turbo-Charged' Misinformation, Chiefs Reveal." The Independent. November 20, 2024. https://www.independent.co.uk/news/uk/crime/southport-riots-cost-police-foreign-bots-b2650567.html.
22. Home Affairs Committee. 2024. "Police Response to the 2024 Summer Disorder." Parliament.uk. 2024. https://publications.parliament.uk/pa/cm5901/cmselect/cmhaff/381/report.html.

The intellectual dimensions of Islamophobia, mechanisms of intellectual distraction and management of structural economic violence: (France and Britain as a model)

[1]Shahad Majid Abd
shahadmajid@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract: This research aims to highlight the structural dimensions linking cyclical economic crises to mechanisms of intellectual distraction, and the use of Islamophobia as a tool to create a scapegoat to bear the consequences of class and popular discontent in Western societies. The study's hypothesis is that economic systems resort—during economic crises—to symbolic violence to direct social anger toward minorities or different communities, thereby shifting the conflict from its vertical (economic) trajectory to a horizontal (cultural and identity-based) one. To achieve this, the research employs a descriptive-analytical approach to study discourse, and a comparative approach to clarify the contextual differences between the French and British experiences up to 2024. The study concludes with several findings, most notably that Islamophobia in the West is not merely a fleeting cultural hostility, but rather a structural tool for managing political and economic crises to protect the interests of ruling elites and distract the awareness of working individuals.

Keywords: Islamophobia, structural violence, intellectual distraction, scapegoating, Yellow Vest protests.

[1] Researcher: Al-mustansiriyah Center for Arabic and International Studies– University of mustansiriyah – Baghdad – Iraq